الاستراتيجية الخمسية لوزارة الاستثمار

2023-2027

وزارة الاستثمار

الفهرس

المقدمـة 4

وزارة الاستثمار 4

الصلاحيات والواجبات المناطة بوزارة الاستثمار حسب قانون البيئة الاستثمارية لعام 2022 4

البيئة العالمية والإقليمية 6

المناخ الاستثماري المحلي 6

استراتيجية الترويج للاستثمار 7

محاور وأهداف استراتيجية وزارة الاستثمار الخمسية (2023 -2027) 8

التوجهات الاستراتيجية 9

المحاور والاهداف الفرعية والخطط التنفيذية 10

المحور الرئيسي: تنظيم البيئة الاستثمارية 10

الهدف الاستراتيجي: تنظيم وتعزيز البيئة الاستثمارية لتشجيع وجذب الاستثمارات. 10

الأهداف الفرعية 10

دور وزارة الاستثمار 10

توجهات الوزارة في السنتين الأولى والثانية 2023 – 2024 10

تنظيم وإدارة المناطق التنموية والحرة 10

ادارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص 11

إعداد الخارطة الاستثمارية 12

تسهيل وتبسيط الاجراءات المرتبطة بالعملية الاستثمارية 12

تشمل خدمات الدعم خدمات الحوافز والرعاية اللاحقة إلى ما بعد الاستثمار وتسوية تظلمات المستثمرين: 13

الخطة التنفيذية – الإطار الزمني 13

مشاريع الهدف الفرعي: تعزيز اسس البيئة الاستثمارية 13

السنة الأولى – 2023 13

مشاريع الهدف الفرعي: بيئة اعمال مرنة 14

السنة الثانية – 2024 14

استكمال ومواصلة أنشطة السنة الأولى حسب ما تقتضيه الحاجة، إضافة إلى ما يلي: 14

مشاريع الهدف الفرعي: تعزيز اسس البيئة الاستثمارية 14

مشاريع الهدف الفرعي: بيئة اعمال مرنة 15

السنوات من الثالثة إلى الخامسة (2025 – 2027) 15

المحور الرئيسي: ترويج الاستثمار وتعزيز الاتصال والتواصل 16

الهدف الاستراتيجي: جذب الاستثمارات الى المملكة بقيمة 1.8 مليار دينار أردني بين عامي 2023و 2026 وتعزيز الصورة الايجابية للأردن كوجهة لممارسة الاعمال 16
الأهداف الفرعية 16
توجهات الوزارة للسنة الأولى والثانية (2023 – 2024) 16
الخطة التنفيذية – الإطار الزمني 18
المحور الرئيسي: الإستراتيجية والقدرة التنافسية 20
الهدف الإستراتيجي: تطوير إستراتيجيات وخطط الاستثمار ومتابعة تنفيذها لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية 20
الأهداف الفرعية 20
زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية 20
دور وزارة الاستثمار 20
توجهات وزارة الاستثمار للسنتين الأولى والثانية 2023 - 2024 20
الإطار العام 21
الإستراتيجيات والخطط التنفيذية 21
تعزيز التنافسية 22
الخطة التنفيذية – الإطار الزمني 22
مشاريع الهدف الفرعي: زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية 22
السنة الأولى – 2023 22
السنة الثانية – 2024 22
مشاريع الهدف الفرعي: زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية 22
المشاريع المقترحة لسنوات من الثالثة حتى الخامسة 2025 - 2027 23
آلية تنفيذ الإستراتيجية 24
الهدف الإستراتيجي: بناء منظومة فعّالة وكفؤة في تقديم الخدمة والأداء المؤسسي 24
الأهداف الفرعية 24
تطوير مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات. 24
تطوير البنية التنظيمية وآليات ادارة الموارد البشرية. 24
دور وزارة الاستثمار 24
أولويات وزارة الاستثمار للسنتين الأولى والثانية 2023 - 2024 24
التنسيق مع الجهات المعنية 25
تطوير البنية التنظيمية واليات ادارة الموارد البشرية 25
الرقمنة - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 26
دعم الجهات المانحة 26

الخطة التنفيذية – الإطار الزمني 27
مشاريع الهدف الفرعي: تبني منهج حوكمة الأداء والتميز المؤسسي 27
السنة الأولى – 2023 27
مشاريع الهدف الفرعي: تطوير البنية التنظيمية واليات ادارة الموارد البشرية 27
مشاريع الهدف الفرعي: تطوير مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات 27
السنة الثانية – 2024 27
مشاريع الهدف الفرعي: تبني منهج حوكمة الأداء والتميز المؤسسي 27
مشاريع الهدف الفرعي: تطوير البنية التنظيمية واليات ادارة الموارد البشرية 27
مشاريع الهدف الفرعي: تطوير مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات 28
السنوات من الثالثة وحتى الخامسة 2025 - 2027 28

المقدمــة

وزارة الاستثمار

تُعد وزارة الاستثمار بموجب قانون البيئة الاستثمارية رقم 21 لعام 2022 المرجعية الرئيسية للاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك تحقيقاً لأهدافها المتمثلة في جذب وتشجيع وترويج الاستثمار، وضمان ديمومة المناخ الاستثماري الجاذب، وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتنميتها وتنظيمها. كما وتتلخص مهام وصلاحيات وزارة الاستثمار في العمل على تنظيم وتشجيع الاستثمار في المناطق التنموية والمناطق الحرة والأقل نموًا، بالإضافة إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتسهيل على المستثمرين في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية، وتقديم خدمات الدعم للمستثمرين بما في ذلك خدمات الرعاية اللاحقة (خدمات ما بعد الاستثمار) ووضع خطط لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية في المملكة.

الصلاحيات والواجبات المناطة بوزارة الاستثمار حسب قانون البيئة الاستثمارية لعام 2022

1. تنفيذ السياسة الاستثمارية للمملكة ووضع الخطط والبرامج الاستراتيجية اللازمة لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية بما في ذلك صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك.
2. إعداد مسودة الخارطة الاستثمارية للمملكة والتي تتحدد عليها الفرص الاستثمارية المتاحة على مستوى القطاعات والمحافظات وتشمل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبالتنسيق والتعاون مع المعنيين، على أن يتم تحديثها بشكل منتظم.
3. تعزيز الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين والراغبين في الاستثمار والترويج للمشاريع الاقتصادية والاستثمارية الكبرى ومتابعة سير العمل في تنفيذها.
4. تقديم خدمات الدعم للمستثمرين بما في ذلك خدمات الرعاية اللاحقة إلى ما بعد الاستثمار.
5. تسهيل الإجراءات وتذليل الصعوبات التي يواجها المستثمرون في البدء بنشاطهم الاقتصادي ومواصلته.
6. إصدار وتحديث الادلة الارشادية للاستثمار وممارسة الأعمال في المملكة
7. إعداد الدراسات القطاعية ودراسات الجدوى الأولية للفرص الاستثمارية المتاحة وبناء قاعدة بيانات لها.
8. الإشراف على تطوير المناطق التنموية والحرة وتنظيم أعمالها.
9. متابعة تصنيف المملكة ومرتبتها في تقارير ومؤشرات الاستثمار الدولية والعمل على وضع وتنفيذ الخطط اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية للمملكة.
10. دراسة طلبات التظلّم المقدمة من المستثمرين للتحقق من الإجراءات القانونية المتبعة أو القرارات الصادرة عن الجهة الرسمية والعمل على معالجتها وفق التشريعات المعمول بها.

11. إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ خطط واستراتيجيات وبرامج الاستثمار.
12. الإشراف على عمل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رؤية التحديث الاقتصادي وقانون البيئة الاستثمارية

تزامناً مع إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي 2033، تصدّر الملف الاستثماري الأولويات الحكومية، وذلك من خلال تركيزها على النهوض بالاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات الخارجية والعمل على تعزيز واستدامة الاستثمارات الداخلية، وخلق بيئة مواتية للأعمال والعمل على تحسينها وتطويرها بشكل مستمر. تُنفّذ (رؤية 2033) من خلال 8 محركات للنمو الاقتصادي تغطي 35 قطاعاً رئيسياً وفرعياً وأكثر من 360 مبادرة، وتستند على ركيزتين استراتيجيتين هما ركيزة النمو الاقتصادي (إطلاق كامل الإمكانات) وركيزة جودة الحياة (النهوض بنوعية الحياة)، وتشترك الركيزتان بخاصية الاستدامة والتي تشكّل ركنًا أساسيًا للنمو الاقتصادي وجودة الحياة وتشكّل الاستدامة ركناً أساسياً فيهما.

وسيرتكز النمو الاقتصادي على تحقيق الأهداف التالية:

- استيعاب أكثر من مليون شاب وشابة في سوق العمل.
- زيادة معدّل دخل الفرد 3% سنوياً في المتوسط.
- رفع مرتبة الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى30، علمًا أن الأردن يحتل المرتبة 70 من أصل 141 دولة، حيث تسعى رؤية 2033 إلى مضاعفة النمو الاقتصادي خلال العقد المقبل، لتصل حجم الاستثمارات والتمويل إلى 41.4 مليار دينار أردني، موزعةً على النحو الآتي:
- **الاستثمار المحلي**: 12.1 مليار دينار أردني.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: 18.2 مليار دينار أردني.
- **الاستثمار الحكومي**: 11.1 مليار دينار أردني.

وستتحمّل وزارة الاستثمار مسؤولية تحقيق 4.5 مليار دينار أردني من إجمالي قيمة الاستثمارات غير الحكومية المُستهدفة والبالغة 30.3 مليار دينار أردني (**الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعين)** وذلك للفترة 2023 – 2033 (أيّ بما يعادل 15% ٪ من إجمالي الاستثمار المُستهدف وبمتوسط 450 مليون دينار أردني)، وستسهم الوزارات والهيئات الأخرى بمبلغ 25.8 مليون دينار أردني، وستُسهم الوزارات والهيئات الأخرى بمبلغ 25.8 مليار دينار أردني، مما يجعل تحقيق رؤية 2033 مسؤولية مشتركة عبر الوزارات والهيئات التنفيذية.

البيئة العالمية والإقليمية

تُطلق وزارة الاستثمار استراتيجيتها المؤسسية في ظل ظروف عالمية تتّصف بعدم الثبات والتغّير المتسارع. فمنذ أن بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالتعافي من الصدمة الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا (كوفيد 19) واستئناف نموّه في عام 2021 بزيادة بلغت (64٪) وارتفاع الاستثمار المباشر في المجالات الجديدة بنسبة بلغت (16٪.[1]) ، بالإضافة إلى بيانات الربع الأول من عام 2022 والتي أظهرت أنه على الرغم من استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو، إلا أن الاستثمارات الجديدة لا تزال غير مؤكدة خاصة لدى الاقتصادات الناشئة والنامية، بسبب الآثار اللاحقة لأزمة كورونا وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية، وزيادة التوقعات بحدوث الركود. ومع سعي الدول لدفع عجلة الانتعاش الاقتصادي، إلا أن حدة التنافس ازدادت لجذب المزيد من الاستثمارات.

أما على المستوى الإقليمي، فتشكّل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة متنوعة من الفرص والتحديات. حيث نمت المشاريع والصناديق الاستثمارية بشكل ملحوظ بعد أزمة كورونا، فارتفعت نسبة المشاريع الاستثمارية 45 ٪ في الشرق الأوسط في عام 2021[2].

لذلك، تتصف المنافسة في المنطقة بأنها شديدة، ولا سيمّا مع توفر الموارد الضخمة لدى دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر والمغرب. وعليه، تأتي مرتبة الأردن فيما يتعلق بجذب الاستثمار في منتصف الترتيب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككلّ وأسفل الترتيب بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط.

المناخ الاستثماري المحلي

يعدّ مؤشر التنافسية العالمي أحد المؤشرات الرئيسية المُعترف بها دوليًا لترتيب الدول وفق التنافسية، وفي أحدث مؤشر لعام 2019 احتل الأردن المرتبة 70 من أصل 141. حيث أظهر المؤشر أن نقاط القوة الرئيسية تتمثّل في المؤسسات والنظام الصحي والمالي، بينما تتمثل مجالات التحسين في استقرار الاقتصاد الكلي من جهة، وتطوّر نشاط ممارسة الأعمال من جهة أخرى. وعلى الرغم من التحديات التنافسية والتنظيمية، إلا أن التقارير والدراسات بيّنت أنّ الأردن يتمتع بنقاط قوة كبيرة من منظور تشجيع الاستثمار مثل: سهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال الاتفاقيات التجارية، والاستقرار السياسي، والخطط التنموية الطموحة، وتوفر أيدي عاملة ماهرة، وبُنية تحتية تجارية متطورة، بالإضافة إلى الحوافز المالية وإجراءات تأسيس أعمال مناسبة للمستثمر ونوعية الحياة.

وتركّز الحكومة مجددًا على الاستثمار والخطط الشاملة لتحديث القطاع العام، والوصول إلى موارد الجهات المانحة للحصول على الخبرات المتخصصة، بالإضافة إلى متابعة تصنيف وترتيب الأردن في التقارير والمؤشرات الدولية، ووضع التوصيات المتعلقة بإصلاح السياسات الاقتصادية، لتعزيز القدرة التنافسية للاستثمار بالشراكة مع مختلف المؤسسات والوزارات.

---

[1] تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد 2022

[2] تقرير أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر

استراتيجية الترويج للاستثمار

أنهت وزارة الاستثمار استراتيجية الترويج للاستثمار بالشراكة مع البنك الدولي وشركة ديلويت (Deloitte) وقد تضمنت خارطة طريق مفصّلة لترويج الاستثمار للفترة (2023 – 2026)، وقد اعتمدت الاستراتيجية على تحديد القطاعات والأسواق المستهدفة التي تمثّل الميزة التنافسية للأردن لجذب الاستثمار، ومنها:

- **القطاعات ذات الأولوية لتشجيع الاستثمار وهي:**

  - قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - قطاع الصناعات الدوائية والعلوم الحياتية.
  - قطاع السياحة.
  - قطاع السياحة العلاجية.
  - قطاع تصنيع الأغذية.
  - قطاع الملابس والمنسوجات.
  - قطاع الزراعة والأعمال الزراعية المرتبطة بها.
  - قطاع الخدمات اللوجستية.
  - قطاع الكيماويات والأسمدة.
  - قطاع انتاج الافلام.

- **الأسواق الرئيسية المستهدفة:**

أسواق دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر)، والدول الاوروبية تشمل (المملكة المتحدة وهولندا وألمانيا) والدول الاسيوية تشمل (الصين واليابان والهند) بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ولتحقيق هذه الفرص، تضمنت استراتيجية ترويج الاستثمار التوصيات التالية:

- إعداد وتطوير الدراسات التجارية (الفرص الاستثمارية) والميزة التنافسية على المستويين الوطني والقطاعي.
- اعتماد نموذج "فريق العمل الاردني المشترك" (Team Jordan approach) والمتمثل بالتنسيق ما بين الشركاء الرئيسين في القطاعين العام والخاص بما يتعلق بجذب الاستثمار الخارجي.
- إدارة عملية ترويج وجذب الاستثمارات وتسهيلها من خلال، بناء هوية ترويجية وإيجاد مستثمرين محتملين (جمع بيانات المستثمرين المحتملين)، وتقديم الخدمات الداعمة، بما فيها خدمات الرعاية اللاحقة.

محاور وأهداف استراتيجية وزارة الاستثمار الخمسية (2023 -2027)

تُعد استراتيجية وزارة الاستثمار الخمسية للأعوام (2023 – 2027) وثيقة تتناول المتطلبات اللازمة لتنفيذ المهام والصلاحيات المناطة لوزارة الاستثمار، ولتتمكن من تحقيق الأهداف الوطنية التي المنشودة وفقاً لرؤية التحديث الاقتصادي، فمن خلال التشاركية المؤسسية مع القطاع العام والخاص، تم الاتفاق على أربع محاور رئيسية مستمدة من (رؤية 2033)، وهي:

- محور تنظيم البيئة الاستثمارية.
- محور ترويج الاستثمار وتعزيز الاتصال والتواصل.
- محور الاستراتيجية والقدرة التنافسية.
- محور الية تنفيذ الاستراتيجية

لينبثق عن هذه المحاور الرئيسية الاربعة الأهداف الاستراتيجية:

- تنظيم وتعزيز البيئة الاستثمارية لتشجيع وجذب الاستثمارات.
- جذب الاستثمارات إلى المملكة بقيمة 1.8 مليار دينار أردني بين عامي 2023 و2026 وتعزيز الصورة الإيجابية للأردن كمكان لممارسة الأعمال
- تطوير الاستراتيجيات والخطط ومتابعة تنفيذها لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية للمملكة
- بناء منظومة فعّالة وكفؤة في تقديم الخدمة والأداء المؤسسي

التوجهات الاستراتيجية

الرؤية

جعل الأردن وجهة جاذبة ومحفزة للاستثمارات المستدامة وخلق بيئة أعمال مرنة

الرسالة

جذب وتشجيع وترويج الاستثمارات المستدامة وتعظيمها من خلال ديمومة المناخ الاستثماري الجاذب وخلق الشراكات، وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية وتنظيمها وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالعملية الاستثمارية.

القيم

المسؤولية والالتزام
العمل بروح الفريق
الاحترام المتبادل
الابداع والابتكار
الشفافية

المحاور والاهداف الفرعية والخطط التنفيذية

المحور الرئيسي: تنظيم البيئة الاستثمارية

الهدف الاستراتيجي: تنظيم وتعزيز البيئة الاستثمارية لتشجيع وجذب الاستثمارات.

الأهداف الفرعية

- **تعزيز اسس البيئة الاستثمارية**
- **بيئة اعمال مرنة**

دور وزارة الاستثمار

تنظّيم عمل المناطق التنموية والحرّة وإدارة مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص كعوامل رئيسية لجذب الاستثمار، ستعمل الوزارة ضمن المحور على إعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة للمناطق تهدف لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار واستمراريته وتحقيق التوازن ما بين التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي، مع التركيز على وجود التجمعات ضمن مناطق محددة. كما ستقوم الوزارة بالعمل على إدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد المشاريع ذات الأولوية التي تضيف أقصى قيمة إلى المناخ الاستثماري في المملكة، بالإضافة إلى دور الوزارة في تطوير خارطة استثمارية تكون على مستوى القطاعات وعلى مستوى المحافظات.

توجهات الوزارة في السنتين الأولى والثانية 2023 – 2024

- **تنظيم وإدارة المناطق التنموية والحرّة**
- **إدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص**
- **إعداد الخارطة الاستثمارية**
- **تسهيل وتبسيط الاجراءات المرتبطة بالعملية الاستثمارية**

تنظيم وإدارة المناطق التنموية والحرة

تساهم المناطق الحرة والتنموية في مختلف أنحاء العالم على رفع وتيرة الانتعاش الاقتصادي وبالأخص في دول مثل (جمهورية سنغافورة وجمهورية كوريا الجنوبية وجمهورية الصين الشعبية)، وقد اهتمت العديد من الدول العربية بإنشاء مناطق متخصصة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن بينها الأردن، لما لها من أثر على خلق فرص استثمارية وتحفيز التنمية الإقليمية وتعزيز الاستدامة من خلال جذب المستثمرين واستمرار أعمالهم وتطورها ومضاعفة الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر.

تُعد المناطق التنموية والحرّة في الأردن عنصرًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دورها في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوظيف الأيدي العاملة المحلية، كما تتيح المناطق للشركات تحديد التحديات المشتركة وإمكانية إنشاء الروابط من خلال زيادة الطلب

على الخدمات المحلية والمهارات المتخصصة، إلا أن المناطق التنموية والحرّة في الأردن لا تتبع استراتيجية موحدّة ويختلف أداء المناطق في جذب الاستثمار من منطقة لأخرى، لذلك قدّم قانون البيئة الاستثمارية أحكامًا شاملة تخصّ المناطق التنموية والحرة بما في ذلك حزمة من المزايا والحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها الشركات العاملة فيها. والتي ستضيف قيمة كبيرة إلى الميزة التنافسية لترويج الاستثمار وتشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية الهامة وكذلك الفرص المعتمدة في الخارطة الاستثمارية للمملكة.

ادارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

حدّد قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2020 الإجراءات الواجب اتباعها ضمن أربع مراحل هي الاختيار والإعداد وطرح المناقصات والتنفيذ، كما يبين القانون أدوار المؤسسات المختلفة في كل مرحلة، وقد نفّذ لغاية تاريخه ما يقارب 40 مشروعا من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن، خاصة في مجاليّ الطاقة والمياه وذلك مع شركاء من الولايات المتحدة الامريكية والصين وكوريا واليابان وإسبانيا وفرنسا ومجموعة واسعة من الجهات المانحة والمموّلين، مما يؤكد على وجود تراكم مؤسسي للخبرات في تنفيذ هذا النوع من المشاريع.
لذلك تؤمن الوزارة بوجود فرصة أكبر للاستفادة من التجارب والنجاحات القائمة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجعلها جزءا من خارطة الاستثمار في الأردن ومساهمتها بشكل أكبر في تطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق تطبيقها ليشمل مجموعة أوسع من الخدمات العامّة.

ويشمل دور وحدة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة الاستثمار رفع التوصيات إلى اللجنة العليا لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي السلطة الرئيسية المختصّة بصنع القرار في هذه المشاريع، وتوفير المساعدة الفنية للجهات الحكومية المعنية فيما يتعلق بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتابعة المشاريع وتقييمها.
توفر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرص إنشاء مشاريع حكومية واسعة النطاق بتمويل خاص بالإضافة إلى تحقيق أقصى استفادة من التمويل العام والجمع بين تكنولوجيا القطاع الخاص والابتكار من جانب وحوافز القطاع العام من جانب آخر لإكمال العمل في الوقت المحدد وضمن حدود الموازنة. وتشمل فوائد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يلي:

- زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص وتوزيع للمخاطر.
- استحداث فرص عمل مباشرة وإمكانية تعزيز الاستثمار المحلي في مجالات منها: الإنشاءات والمعدات وخدمات الدعم وغيرها من الأعمال.
- الاستفادة من رأسمال القطاع العام لتحقيق أقصى جذب لرأسمال القطاع الخاص.
- مساهمة خبرات القطاع الخاص والابتكار التكنولوجي في المشاريع.
- التأثير الإيجابي على مناخ الاستثمار مثل تطوير البنية التحتية والخدمات اللازمة.
- الكفاءة في الأعمال وصيانة البنى التحتية.
- المساهمة في تكافؤ الفرص ومشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية والحدّ من الفقر.

إعداد الخارطة الاستثمارية

وفقًا لرؤية 2033، يعدّ إنشاء خارطة الاستثمار ذات نمط استخدام مبسّط مشروعاً هاماً لمواصلة تطوير الفرص المحدّدة في رؤية 2033 والترويج للفرص الاستثمارية من خلال المنصة الالكترونية (منصة استثمر في الاردنInvest.jo)

تلتزم وزارة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات المعنية من كافة القطاعات على:

- إعداد مسودة خارطة الاستثمار في المملكة متضمنة الفرص الاستثمارية المتاحة على مستوى القطاعات والمحافظات.
- ترويج الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة بما في ذلك المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الكبرى.
- إعداد الدراسات القطاعية ودراسات الجدوى الأولية للفرص الاستثمارية وبناء قاعدة بيانات لهذه الفرص.

ستعمل الوزارة على تنسيق أعمال إعداد الخارطة الاستثمارية من خلال عقد منتديات للمعنيين لمناقشة المنهجيات الواجب تطبيقها في تحديد وتأهيل الفرص الاستثمارية والاتفاق عليها وعلى الفرص الاستثمارية المعتمدة ضمن خارطة الاستثمار، أما فيما يتعلّق بتشجيع الاستثمار على المستوى الوطني فعلى الرغم من أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ASEZA) مؤسسة مستقلة مسؤولة عن إدارة وتنظيم وتطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ولا تنطبق أحكام قانون البيئة الاستثمارية عليها، إلا أن الوزارة ستعمل مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لضمان وجود نهج منسّق في ترويج كافة الفرص الاستثمارية في المملكة.

تسهيل وتبسيط الاجراءات المرتبطة بالعملية الاستثمارية

تواجه وزارة الاستثمار عددًا من الصعوبات المرتبطة بالوضع القائم بما فيها صعوبة التعاون على المستوى التشغيلي ما بين الوزارات الشريكة في الخدمات المقدمة للمستثمرين والتعقيد الواضح في متطلبات الخدمات والتأخير في معالجة الطلبات وعدم أتمته إجراءات الخدمات لغاية الان وعدم تفويض الصلاحيات المطلوبة لممثلي الوزارات مما يؤدي إلى وجود شكاوى من متلقي الخدمة.

وينص قانون البيئة الاستثمارية على تعزيز إجراءات الترخيص وخدمات دعم المستثمر بما في ذلك خدمات الرعاية اللاحقة وإجراءات التظلم وحل النزاعات.

وتعزز أحكام قانون البيئة الاستثمارية بشكل كبير خدمات الترخيص في الأردن مما يزيد من جاذبيته كوجهة للاستثمار وممارسة الأعمال. وبموجب القانون فإن على وزارة الاستثمار توفير خدمات استثمارية شاملة لدعم للمستثمر وإيصال الخدمات خلال فترة (15) يوما ما لم تنصّ الأنظمة والقوانين على غير ذلك. وتعدّ رقمنه وأتمته الإجراءات والخدمات المقدمة للمستثمر من بين الأسس في هذا التشريع كما نص على تفويض المسؤولية إلى "الممثلين المفوضين" من الجهات الرسمية ليكون لها صلاحية إصدار الموافقات المطلوبة وفقا لتشريعاتها.

يعبّر مصطلح (**سهولة ممارسة الأعمال)** عن مدى تعزيز قدرة المستثمر أو تقييده في إنشاء وإدارة أعماله، حيث تكون الأولوية لتوفير خدمات شفافة وفعّالة للمستثمر بأقل العقبات والمخاوف. ففي تقرير" **سهولة ممارسة الأعمال** " لعام 2020 أفاد البنك الدولي بأن الترخيص المجدي من حيث التكلفة للأعمال التجارية عامل رئيسي في جاذبية الاستثمار وأن تسجيل وترخيص الاستثمارات الجديدة والكفاءة في تقديم الخدمات للمستثمر تمثل عناصر هامّة في تعزيز القدرة التنافسية للاستثمار لأي دولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الممارسات العالمية الفضلى والمتعلقة بإدارة إجراءات بدء تشغيل أعمال المستثمر والخدمات المستمرة المقدّمة له في غياب التعقيد غير الضروري في متطلبات الترخيص وتوفير أقصى حدّ ممكن من الاتمتة لإجراءات الترخيص وخدمات الرعاية اللاحقة (خدمات بعد الاستثمار) ومراعاة الجهات الحكومية لأهمية توفير الخدمة الفعّالة (وحتى التفضيلية في العديد من الحالات) للمستثمر.
تشمل خدمات الدعم خدمات الحوافز والرعاية اللاحقة إلى ما بعد الاستثمار وتسوية تظلمات المستثمرين:

1) **الحوافز والإعفاءات:** تُشكّل لجنة الحوافز والإعفاءات وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء للموافقة على الحوافز أو المزايا أو الإعفاءات للأنشطة الاقتصادية في أي منطقة من مناطق المملكة وفق الأنظمة ذات العلاقة. وتختلف هذه الحوافز عن الحوافز الإضافية المتاحة في المناطق.
قد تتعلق هذه الحوافز بسعر بيع أو إيجار الأراضي أو دعم لتكاليف الطاقة والمياه ودعم مشاريع الطاقة المتجددة وخصومات على تكاليف خدمات البنية التحتية ومنح إعفاءات ضريبية أو جمركية مقابل توظيف الحد الأدنى من الأردنيين والاردنيات. وكلّف القانون المذكور وزارة الاستثمار بتنظيم شؤون لجنة الحوافز والإعفاءات.

2) **خدمات الرعاية اللاحقة إلى ما بعد الاستثمار: تتعلّق** خدمات الرعاية اللاحقة بتذليل أي صعوبات أو عقبات قد يواجها المستثمرون أثناء دورة حياة نشاطهم الاقتصادي.

3) **التظلّم والنزاعات:** يحتاج المستثمر لضمان معالجة التظلمات والمطالبات المتعلقة بعقود الاستثمار بطريقة عادلة ونزيهة وينص قانون البيئة الاستثمارية على ما يلبّي هذه الاحتياجات وفق الأصول.

الخطة التنفيذية – الإطار الزمني

مشاريع الهدف الفرعي: تعزيز اسس البيئة الاستثمارية

السنة الأولى – 2023

- اعداد استراتيجية موحدة للمناطق التنموية والحرة
- اعداد برنامج تواصل فعال مع المطورين الرئيسين لتمكينهم من تحقيق مؤشرات الاداء الرئيسية، من خلال تصميم برنامج متابعة وتقييم يشمل الدور الرقابي ويعمل على جمع ممنهج للبيانات اللازمة من المناطق.

- إعداد وإدارة الاتفاقيات التنموية المرتبطة بالمطورين الرئيسين في المناطق التنموية والحرة.
- الانتهاء من اجراءات طرح عطاء مشروعين شراكة بين القطاعين العام والخاص والسير بمشروعات الشراكة (4) مسجلين كمشاريع قابلة للشراكة وتسجيل مشروعين شراكة جديدين.
- تطوير حلول تمويلية وفق الأنظمة المعمول بها (تسهيل شراكات تمويلية جديدة) صناديق الاستثمار (برامج الرؤية).
- تشكيل لجنة (لجان) تظلمات للنظر في طلبات التظلم والتحقق من الإجراءات القانونية المتبعة أو القرارات التي تتخذها الجهة الرسمية.
- مراجعة التشريعات الناظمة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (برامج الرؤية).

مشاريع الهدف الفرعي: بيئة اعمال مرنة

- تسهيل اجراءات تسجيل وطرح عطاءات مشروعات الشراكة وتوحيد المرجعيات.
- دراسة و تحديد الفرص الاستثمارية (برامج الرؤية).
- اعداد الخارطة الاستثمارية التفاعلية (برامج الرؤية).
- أتمته تفعيل الخدمات الاستثمارية الشاملة -حوسبة الخدمات (برامج الرؤية).

السنة الثانية – 2024

استكمال ومواصلة أنشطة السنة الأولى حسب ما تقتضيه الحاجة، إضافة إلى ما يلي:

مشاريع الهدف الفرعي: تعزيز اسس البيئة الاستثمارية

- إنهاء وضع استراتيجية المناطق التنموية والحرة والبدء بتنفيذها.
- تنفيذ برنامج متابعة وتقييم يشمل الدور الرقابي ووضع خطة الاجراءات التصحيحية في حالة عدم الالتزام السياسات والانظمة واتفاقيات التطوير.
- بناء نموذج موحد من البيانات والمعرفة المطلوبة من ادارات المناطق التنموية.
- التطوير المستمر لمشاريع المصنفة كمشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف لتحقيق أعلى قيمة مضافة وتنفيذ المسؤوليات التنظيمية اللازمة في اختيار هذه المشاريع وإعدادها وطرح عطاءاتها وتنفيذها.

مشاريع الهدف الفرعي: بيئة اعمال مرنة

- الأتمتة الكاملة لخدمات الترخيص وخدمات دعم المستثمر ضمن الموقع الالكتروني.
- قياس رضا متلقي الخدمة.
- مراجعة عملية خدمة المستثمر الشاملة بما يشمل سير عمل اللجان وملاحظات وآراء المستثمرين.

السنوات من الثالثة إلى الخامسة (2025 – 2027)

- تنفيذ استراتيجية المناطق بما في ذلك توصيات لإنشاء مناطق إضافية.
- اجراء دراسة مرجعية لقياس اداء المناطق التنموية واعداد وتطبيق رؤى طموحة لتحقيق مستويات اداء ثابتة لكافة المناطق.
- تنفيذ برنامج المتابعة والتقييم واتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة عدم الالتزام بأنظمة وسياسات المناطق.
- التطوير المستمر للمشاريع القابلة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف لتحقيق اعلى قيمة مضافة في اختيار هذه المشاريع واعدادها وطرح عطاءاتها وتنفيذيها.
- مراقبة تنفيذ مشاريع الشراكة التي تم توقيع الاتفاقيات مع المستثمرين لضمان تسهيل تنفيذ العقود بما يتوافق مع الممارسات العالمية وفق احكامها.
- مراجعة حجم جذب الاستثمار في المملكة الناتج عن الخارطة الاستثمارية وتطبيق الرؤى في التحديث والترويج المستمر للخارطة الاستثمارية.
- مواصلة التنسيق والتعاون مع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بشأن اعتماد نهج موحد في ترويج الاستثمار.
- إعداد تقارير سنوية عن مدى فعالية الخدمة الاستثمارية الشاملة للمستثمر وتشغيل الخدمات الإلكترونية.
- تضمين آلية مراجعة خدمات التسجيل والترخيص في استطلاعات الرأي الخاصة بالمستثمرين.
- مراجعة تشغيل الموقع الالكتروني (بوابة الخدمات الالكترونية) للتأكد من قدرتها على استيعاب الزيادة في حجم المعاملات.
- مراجعة عمليات خدمات دعم المستثمر بما في ذلك أعمال اللجان وملاحظات المستثمرين وآرائهم.
- الاستمرار في توفير برامج بناء القدرات لتعزيز الامتثال للأنظمة وتطبيق الممارسات الفضلى في خدمة العملاء.

المحور الرئيسي: ترويج الاستثمار وتعزيز الاتصال والتواصل

الهدف الاستراتيجي: جذب الاستثمارات الى المملكة بقيمة 1.8 مليار دينار أردني بين عامي 2023و 2026 وتعزيز الصورة الايجابية للأردن كوجهة لممارسة الاعمال

الأهداف الفرعية

- **تعزيز الصورة الإيجابية للأردن كوجهة استثمارية جذابة**
- **اعتماد اليات ترويجية متطورة لجذب الاستثمارات**

دور وزارة الاستثمار

ستقوم وزارة الاستثمار بالعمل على رفع الوعي على المستوى الإقليمي والدولي بأهمية الأردن كوجهة استثمارية من خلال إدارة العلامة التجارية ومنصة/بوابة الاستثمار (استثمر في الأردن (invest.jo)) وتنفيذ الحملات التسويقية بشكل منتظم ، حيث ستشّكل بوابة الاستثمار نقطة موحدّة لترويج الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق الأردني، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالاستثمار والمُستثمرين، وسيتم مشاركة المُستثمرين بالقطاعات الاقتصادية، وتطوير خطط التواصل الاستراتيجي مع الأسواق المُستهدفة، وتوفير كافة الإجابات حول الاستفسارات المتعلقة بالفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى مساعدة المستثمرين الحاليين بالعمل على توسيع استثماراتهم في السوق الأردني. كما ستقوم الوزارة بالعمل على إدارة قاعدة البيانات المتعلقة بالاستثمارات، وتقييم متابعة منتظمة لكافة الأنشطة الاقتصادية القائمة، وتحديد أهم العقبات التي قد تحول دون جذب الاستثمارات.

توجهات الوزارة للسنة الأولى والثانية (2023 – 2024)

أولاً: بناء الهوية الترويجية وإدارة التواصل

ينطلق الأردن من قاعدة محدودة نسبيًا في الترويج للاستثمار الأجنبي، لذلك فإن الحاجة قائمة لبذل المزيد من الجهود التسويقية لبناء صورة ترويجية للأردن كوجهة استثمارية جاذبة، ولا يمكن للجهود التي ستعمل الوزارة على تنفيذها من أن تحقق أهدافها دون وجود دعم من كافة الشركاء وصنّاع القرار والمجتمعات المحلية، وهذا يتطلب ان يكون هناك فهم مشترك من كافة الأطراف لأهمية الاستثمار وأثره على النمو الاقتصادي ومساهمته المباشرة في توفير فرص الفرص العمل للشابات والشباب الأردنيين وبالتالي تأثيره على رفع مستوى جودة الحياة. لذلك ستعمل وزارة الاستثمار بالعمل على تطوير وتنفيذ خطط ومبادرات عملية لبناء الهوية الترويجية الخاصة بالأردن، توضّح من خلالها الميزات التنافسية للاستثمار في الأردن لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، وأهم المواقع والقطاعات المحتملة للاستثمار، ومن أبرز هذه اولويات:

- إطلاق وإدارة العلامة الترويجية والموقع الالكتروني لمنصة استثمر في الأردن (invest.jo) خلال الربع الأول من عام 2023.
- تطوير حزمة من المواد التسويقية والترويجية.
- تنفيذ حملات تسويقية تدعم جذب الاستثمار، وتعرّف بالفرص الاستثمارية المتاحة في السوق الأردني.

ثانياً: ترويج وجذب الاستثمارات

يتعامل الأردن بانفتاح مع الاستثمارات المحتملة والمستدامة وفي مختلف القطاعات بناءً على مزايا هذه الاستثمارات، إلا أنه سيبدأ بتركيز موارده التسويقية على متابعة عدد محدد من القطاعات ذات الأولوية الهامة، وقد حدّدت استراتيجية ترويج الاستثمار (IPS) القطاعات ذات الأولوية والأسواق الرئيسية المستهدفة، حيث تقوم وزارة الاستثمار حالياً بالتمثيل في ثلاثة أسواق رئيسية في أوروبا مع تحديد فريق معني بترويج الاستثمار وفريق آخر متخصص بتقديم خدمات الرعاية اللاحقة والعمل على حل الصعوبات التي قد تواجه المستثمرين.
من جهة أخرى، ستقوم الوزارة بالعمل على بناء قدرات الفرق القائمة على عمل الترويج الاستباقي في الأسواق المستهدف وجمع المعلومات اللازمة وإجراء الاستطلاعات حول الاسواق المحتملة، لتوفير خارطة طريق تتضمن المعلومات وتحدّد الفرص والعوائق التي تحول دون الاستثمار وتحتاج إلى حلول.
وقد حدّدت رؤية 2033 هدفاً بقيمة 30.3 مليار دينار أردني (إجمالي القيم المستهدفة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر معاً) للفترة 2023 – 2033، وعلى الرغم من أن الأردن واجه العديد من التحديات مثل تراجع الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، وارتفاع مستويات المنافسة من قبل الدول الغنية بالموارد، ومحدودية الموارد البشرية والمالية التي أثرت على مقدرة الأردن على التنافس، إلا أن الوزارة ستقوم بالعمل على اعتماد الممارسات الفضلى المتعلقة بترويج الاستثمار ورفع كفاءة القدرات المؤسسية لتتمكن من جذب المزيد من الاستثمارات، من خلال:-

- بناء هوية ترويجية ومؤسسية وعمليات تسويق تتصف بالمهنية ويشمل ذلك إطلاق وإدارة موقع الكتروني وتسويق رقمي بجودة مرتفعة.
- وجود فرق مدعومة بموارد جيدة تتمتع بالحماس والدافعية وقادرة على الإدارة الاستباقية في الترويج للمستثمرين.
- الاستعانة بخدمات استشارية لترويج الفرص الاستثمارية في الخارج (Outsourcing Services).
- التركيز على الترويج الاستباقِ من خلال استهداف من القطاعات ذات أولوية اقتصادية مرتفعة – وذات ميزة تنافسية -في الأسواق المستهدفة التي تتصف بتنوع أكبر في الفرص الترويجية.
- التميز في إدارة عملية ترويج الاستثمار وتسهيلها، لضمان الانتقال من اهتمام المستثمر بالاستثمار في السوق الأردني إلى بدء ممارسة النشاط الاقتصادي.
- تطبيق معايير (منهجية) الرعاية اللاحقة (خدمات ما بعد الاستثمار) فقد أصبحت الرعاية اللاحقة مصدراً للنمو في الاستثمار. وتبيّن لدى منظمات ترويج الاستثمار المتقدّمة أن التوسع في أعمال المستثمر الحالي قد يشكّل ما يصل إلى (33%) من النمو وفي حالة المؤسسات مرتفعة الأداء يصل النمو إلى ما يزيد عن (50%).
- التركيز على التمكين الرقمي من خلال أنظمة إدارة علاقات العملاء التي توفر بيانات دقيقة وحديثة عن المستثمرين الحاليين والمحتملين.
- تطوير خطة تنفيذية لإدارة برامج ترويج الاستثمار.
- التركيز على حملات الترويج للقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.
- تنفيذ برامج تدريبية في مجال تشجيع وجذب الاستثمار.

الخطة التنفيذية – الإطار الزمني

برامج الهدف الفرعي: تعزيز صورة إيجابية عن الأردن كوجهة جاذبة للاستثمار

السنة الأولى - 2023

1. إطلاق وإدارة منصة/بوابة استثمر في الأردن (invest.jo) كنقطة موحدة لترويج الاستثمار الوطنيّ
2. اعداد خطة الهوية الاستثمارية الترويجية الخاصة بالمنصة (invest.jo)
3. تطوير حزمة من المواد الترويجية (الكتيبات ومقاطع الفيديو) وإطلاق حملات تسويقية تدعم جذب الاستثمار عبر وسائل التواصل الاجتماعي في منصة استثمر في الاردن " invest.jo"
4. وضع أسس ترويجية للتسويق والاستثمار على شكل إعداد دليل (الهوية البصرية) لتوحيد أنماط الكتابة والتصميم عبر كافة الوثائق، وإنشاء معرض للصور، وإعداد دراسات ومبررات المشاريع ونماذج موحدة للكتيبات وقصص النجاح.
5. إصدار بيانات صحفية منتظمة حول الفعاليات وقصص النجاح وتحديثات حول الأنشطة.
6. بناء القدرات والمهارات الفنية اللازمة للترويج وتشجيع الاستثمار وبناء قدرات الادارة والأفراد على إبراز عمل وزارة الاستثمار وإيصال الرسائل الموجهة الرئيسية.

برامج الهدف الفرعي: اعتماد اليات ترويجية متطورة لجذب الاستثمارات

1. ترويج الفرص الاستثمارية والتركيز على الترويج الاستباقِ للقطاعات ذات الاولوية.
2. إعداد نموذج أو مراحل التواصل مع المستثمرين ابتداء من التوعية بالفرص والميزات الاستثمارية ووصولا إلى قراره بالاستثمار. (رحلة المستثمر).
3. تنمية وإدارة التوعية في الأسواق المختلفة والاستعانة بالسفارات الأردنية والمغتربين.
4. إصدار ونشر ادلة ارشادية محدّثة حول الاستثمار وممارسة الأعمال في المملكة.
5. تطوير عمليات الرعاية اللاحقة إلى ما بعد الاستثمار، تتركز بشكل أساسي على المحافظة على الاستثمارات القائمة في الأردن وتوسّعها.
6. تطوير نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) لمتابعة بيانات العملاء الموجودين والمستثمرين المحتملين بدقة (برامج الرؤية)
7. تحقيق نهج موحد في ترويج الاستثمار الوطني بالاتفاق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتنفيذ ما يلزم

8. إنشاء قواعد بيانات للاستثمارات المحلية والاجنبية في القطاعات ذات الأولوية.

السنة الثانية - 2024

استكمال ومواصلة أنشطة السنة الأولى حسب ما تقتضيه الحاجة من خلال

برامج الهدف الفرعي: تعزيز الصورة الايجابية عن الأردن كوجهة جاذبة للاستثمار

1. تقييم ومراجعة مدى فعالية منصة استثمر في الاردن (invest.jo) من حيث عدد زائري المنصة وعدد الاستفسارات ومعدّل تحويل الاستفسارات.
2. زيادة التوعية والتواصل بشأن الفعاليات والبعثات وقصص النجاح وغير ذلك من الأنشطة

برامج الهدف الفرعي: اعتماد اليات ترويجية متطورة لجذب الاستثمارات

مراجعة أنشطة السنة الأولى من حيث: حجم الاستثمار الناتج وفعاليّة الميزات التنافسية الوطنية والقطاعية ذات الأولوية الاقتصادية وفعالية حملات التوعية والتواصل.

- مراجعة وتقييم تنفيذ استراتيجية ترويج الاستثمار
- بناء قدرات فريق متابعة شؤون المستثمرين

السنوات من الثالثة إلى الخامسة 2025 - 2027

- تطبيق الدروس المستفادة والتوصيات عند إعداد خطط وأنشطة السنة الثانية والتعديل (إن وجد) على مقترحات الميزة التنافسية الوطنية والقطاعية ذات الأولوية وعلى اختيار الأسواق المطلوب التركيز عليها.
- مراجعة حجم الاستثمارات المتحققة والعمل على تحديث معلومات الملف الاستثماري في الأردن من حيث نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتهديدات ومجالات التحسين.
- مراجعة مستوى المعرفة بالعلامة التجارية وفعالية الحملات التسويقية وإدخال الدروس المستفادة ومقترحات التطوير في العلامة التجارية وتصميم وتنفيذ حملات ومبادرات تسويقية.
- مراجعة مستوى فعالية منصة استثمر في الاردن invest.joمن حيث عدد زوار الموقع الإلكتروني وعدد الاستفسارات ومعدل تحويل الاستفسارات.
- التطوير المستمر لمنصة استثمر في الاردن، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا المتقدمة للوصول للتطبيق الأفضل في إدارة عملية تحديد الفرص الاستثمارية والترويج لها.
- التطوير المستمر لبرامج التوعية والتواصل بما يخصّ الترويج لقصص النجاح والخطط الترويجية وغير ذلك.
- متابعة ما يُنشر في وسائل الإعلام الوطنية والدولية عن وزارة الاستثمار والاستثمار في الأردن والرد حسبما تقتضيه الحاجة.

- التحديث المستمر للميزة التنافسية للأردن في القطاعات ذات الأولوية بناء على المستجدات والتوجهات البيئية وملاحظات المستثمرين ومستويات الاستثمار المحققة في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الأخرى.
- بحث جاهزية القطاعات الفرعية (المتوسطة الاجل) لتطبيق الترويج الاستباقِ عليها ووضع التوصيات بشأن حالة القطاعات.
- تجميع المعلومات اللازمة لتعديل الإجراءات او السياسات مثل ملاحظات المستثمرين.
- استمرار بناء وتطوير القدرة على ترويج وتشجيع الاستثمار بما يشمل فرق القطاعات وإدارة عمليات الترويج الاستباقِ والاستجابة لاستفسارات المستثمرين.
- الاطلاع على حجم التوسع للمشاريع القائمة ومتابعة المستثمرين المحتمل توسيع أعمالهم في المملكة.

المحور الرئيسي: الاستراتيجية والقدرة التنافسية

الهدف الاستراتيجي: تطوير استراتيجيات وخطط الاستثمار ومتابعة تنفيذها لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية

الأهداف الفرعية

- **زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية**

دور وزارة الاستثمار

تعمل الوزارة بالشراكة مع العديد من الممثلين عن كافة القطاعات على تنفيذ سياسة المملكة الاستثمارية من خلال:

- وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية اللازمة لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج المرتبطة بالاستثمار.
- متابعة تصنيف المملكة ومرتبتها في تقارير الاستثمار الدولي ومؤشر التنافسية.
- وضع خطط لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية للمملكة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

توجهات وزارة الاستثمار للسنتين الأولى والثانية 2023 - 2024

وضع الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية من خلال:

- إعداد استراتيجيات وسياسات وخطط الاستثمار ضمن إطار حكومي معتمد.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط الاستثمار، وإعداد التقارير، ومشاركتها داخليا وخارجيا.
- جمع البيانات من مصادر متعددة حول ترتيب الدول في تقارير القدرة التنافسية.

الإطار العام

وجهّت الحكومة على إعداد استراتيجية استثمار وطنية ضمن رؤية 2033 وتضمينها للأحكام ذات العلاقة والواردة في قانون البيئة الاستثمارية وتوضيح الإطار المؤسسي والتنسيقي الحكومي فيما يخصّ الاستثمار، وتقع مسؤولية التنسيق لوضع الاستراتيجية الوطنية وسياساتها على وزارة الاستثمار ووفق الإطار المتفق عليه. كما أن الوزارة مسؤولة عن متابعة تنفيذ استراتيجيات، وخطط الاستثمار، وإعداد التقارير ومشاركتها. ومن بين الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الاستثمار الوطنية تعزيز المناخ الاستثماري في المملكة لجذب الاستثمار. ويقصد بمصطلح "**المناخ الاستثماري**" الظروف السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في دولة ما والتي تؤثر على رغبة الأفراد والبنوك ومؤسسات الاستثمار في ممارسة الأعمال فيها.

لذلك، تُعد القدرة التنافسية الوطنية عنصرا أساسيا في صنع قرارات المستثمرين وتتأثر بعدة عوامل منها مستوى المعيشة والبنية التحتية، وتكاليف مدخلات الإنتاج، ومدى توفر المهارات الفنية والتقنية، ومستوى الإنتاجية، والقدرة على البحث والتطوير والابتكار، ومستوى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستقرار السياسي والنظام المالي والضريبي وحقوق الملكية والبيئة التنظيمية الضابطة، والقدرة على التنبؤ بحجم السوق وديناميكية الأعمال، والشفافية والمساءلة الحكومية.

يُعد مؤشر التنافسية العالمي أحد المؤشرات الرئيسية المُعترف بها دولياً وتُدرج فيها ترتيب الدول وفق قدرتها التنافسية، ففي أحدث مؤشر لعام 2019 احتل الأردن المرتبة 70 من بين 141 دولة. تركزت نقاط القوة الرئيسية للأردن في المؤسسات والصحة والنظام المالي وشكّل كل من استقرار الاقتصاد الكلي وديناميكية الأعمال مجالات يمكن تحسينها.

يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2033 نموًا اقتصاديًا كبيرًا يسبقه تعزيز القدرة التنافسية للأردن على الصعيد الدولي من خلال محركات أساسية من سهولة ممارسة الأعمال وتوفر كل من البنية التحتية المناسبة وتكاليف مدخلات منافسة ومهارات محددة ومستويات الإنتاجية المرتفعة. وتحدّد رؤية 2033 الهدف الاساسي المتمثل في تحسين مرتبة الأردن في مؤشر التنافسية ليصبح ضمن أعلى 30% من ترتيب الدول، مما يتطلّب من واضعي السياسات السعي وبذل جهود متضافرة لدفع عجلة إصلاح السياسات.

وفي ظل بيئة عالمية تتصف بالتغيير المتسارع ودرجة غير مسبوقة من عدم الثبات تحتاج الوزارة إلى رصد التوجهات الناشئة وتقييم ارتباطها بالقدرة التنافسية للأردن على جذب الاستثمار، ومن بين التوجهات الناشئة والأكثر شيوعا (الاستدامة، والتحول الأخضر والرقمنة، والعوامل البيئية والاجتماعية، والحوكمة) التي تشمل تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة بالإضافة إلى ما سبق، أدت جائحة كورونا (كوفيد -19) إلى تسارع التوجهات التي قد تعيد تشكيل نماذج الأعمال مثل العمل عن بُعد وإعادة تصميم سلاسل التوريد وتبني أكبر وأوسع للتقنيات التكنولوجية.

الاستراتيجيات والخطط التنفيذية

لا تزال الخطة التنفيذية لإعداد سياسة واستراتيجية الاستثمار للمملكة قيد العمل. وحتى تتمكن الوزارة من تحقيق متطلب إعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالاستثمار، لا بد من تنظيم عملية لإعداد التقارير ومشاركتها ووضع الترتيبات اللازمة لجمع وتحليل وإعداد التقارير الأداء. وفيما يتعلق بمتابعة وتقييم مبادرات رؤية 2033، تتحمل وحدة الإنجاز الحكومي في رئاسة الوزراء المسؤولية العامة عن تنفيذ مبادرات رؤية 2033 ومؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بها وضمان التنسيق المستمر بين الوزارات

والمؤسسات الحكومية، وتتمثّل مسؤولية وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنسيق وإعداد خطط تنفيذ رؤية 2033 بالتنسيق مع الوزارات المختصة.

تعزيز التنافسية

في ظل وجود برنامج تنفيذي يجمع العديد من اللجان والفرق لتنفيذ أهداف وغايات رؤية 2033، شاركت وزارة الاستثمار في عدد من هذه اللجان والفرق وتتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال وحدة الاصلاح الاقتصادي التابعة لها مسؤولية برنامج تحديث القطاع العام من خلال وضع استراتيجيات وسياسات للحكومة الأردنية. مما يساهم في إحداث مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بالسياسات، بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات الحكومية والشركاء التنمويين لضمان تنفيذ برامج الجهات المانحة ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. ويتعين على وزارة الاستثمار متابعة مرتبة المملكة وتصنيفها في تقارير ومؤشرات الاستثمار الدولية والعمل على وضع وتنفيذ الخطط اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية الاستثمارية للمملكة.

الخطة التنفيذية – الإطار الزمني

مشاريع الهدف الفرعي: زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية

السنة الأولى – 2023

- إعداد الاستراتيجية الاستثمار الوطنية. (برامج الرؤية)
- متابعة أهداف واستراتيجيات وخطط الاستثمار المنبثقة عن رؤية 2033 والمصنفة ضمن مهام وزارة الاستثمار ومشاركة التقارير التي تعدّها الوزارة داخلياً وخارجياً.
- متابعة مرتبة الأردن في التنافسية والاتجاهات العالمية الناشئة في مجال الاستثمار (بما في ذلك تقارير الاستثمار العالمي للأونكتاد UNCTAD وتقارير معلومات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي) ووضع ملف يحدد مركز الأردن.
- (اعداد خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي) -برامج الرؤية.
- إجراء مسوحات/ استبيانات كاملة عن المستثمر (سنويا أو نصف سنوي).
- استكمال وضع الاستراتيجيات والسياسات والحصول على الموافقات وفق الإطار المتفق عليه.

السنة الثانية – 2024

مشاريع الهدف الفرعي: زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية

- وضع الخطة التنفيذية لمبادرات ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للاستثمار والبدء بتنفيذها.
- استكمال متابعة أهداف واستراتيجيات وخطط الاستثمار المنبثقة عن رؤية 2033 والمصنفة ضمن مهام وزارة الاستثمار ومشاركة التقارير التي تعدّها الوزارة داخلياً وخارجياً.
- المتابعة المستمرة للتقدم والإنجاز في مرتبة وتصنيف الاردن.

- متابعة النشرات المتعلقة بالمناخ الاستثماري الشاملة الاتجاهات العالمية والإقليمية والتطورات الراهنة ورفع تقارير التوصيات.

المشاريع المقترحة لسنوات من الثالثة حتى الخامسة 2025 - 2027

- مراجعة وتحديث استراتيجية وزارة الاستثمار من مراجعة التغيرات في الاتجاهات العالمية والإقليمية وحجم الاستثمار الذي نجحت وزارة الاستثمار وغيرها في اجتذابه للأردن وأيضا الملاحظات والآراء حول القدرة على جذب الاستثمار.
- تنفيذ برامج الاستراتيجية الاستثمارية الوطنية وفق المبادرات والتوجهات المطروحة.
- إعداد وتقديم تقارير دقيقة حول الأداء وفي الوقت المناسب.
- استكمال/ تحديث الدراسات للمشاريع المتنافسة في الميزة التنافسية القطاعية وعلى مستوى الأردن لاستخدامها في المقارنة والقياس لاحقا.

سيتم العمل على مراجعة وتحليل النتائج المتوقعة للاستراتيجية في نهاية 2024، لرصد أي تقدم مُحرز وإجراء أية تعديلات ضرورية كشكل من أشكال الاستجابة للمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

آلية تنفيذ الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي: بناء منظومة فعّالة وكفؤة في تقديم الخدمة والأداء المؤسسي.

الأهداف الفرعية

- **تبني منهج حوكمة الأداء والتميز المؤسسي.**
- **تطوير مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات.**
- **تطوير البنية التنظيمية وآليات ادارة الموارد البشرية.**

دور وزارة الاستثمار

يتمثل دور وزارة الاستثمار في تطوير وتنسيق القدرات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الوزارة، حيث ستعمل الوزارة على اتباع نهجًا شموليًا بين جميع المؤسسات العاملة في كل من القطاع العام والخاص لتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية من خلال:

- تطوير وتنسيق العلاقات مع المعنيين لإدارة أوجه الترابط المشتركة بينها في تشجيع الاستثمار.
- التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، وبالأخص فيما يتعلق ببرامج الدعم المقدّمة من الجهات المانحة.
- إعادة هيكلة وزارة الاستثمار، لرفع كفاءة الأداء المؤسسي، من خلال إدارة الموارد البشرية، وإدارة العمليات، وتطوير مستوى البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات.

أولويات وزارة الاستثمار للسنتين الأولى والثانية 2023 - 2024

- تحديث الهيكل التنظيمي وإعداد المهام الرئيسية واجراءات العمليات.
- توظيف موارد إضافية وفق خطة توظيف.
- تطوير انظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة.

يتطلب تحقيق الطموحات المحددة في هذه الاستراتيجية بذل جهد مركز ومنسق عبر ثلاثة مجالات رئيسية هي: -

- التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.
- الفعالية والكفاءة المؤسسية.
- برامج تنسيق الدعم المقدّم من الجهات المانحة.

نظرا لوجود الترابطات العديدة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، فإن وزارة الاستثمار تحتاج إلى وضع إطار واضح للتنسيق بين المعنيين والشركاء مع وزارة الاستثمار، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة الوزارة لتتماشى مع القدرات المطلوبة من خلال ادارة الموارد البشرية والعمليات والبرامج وبناء الثقافة المؤسسية. ونظرا لحجم المسؤوليات المناطة للوزارة، تحتاج إلى وضع برامج دعم من الجهات المانحة للمساعدة في تزويد الوزارة بالخبرة المتخصصة لتحقيق اهدافها المنشودة.

التنسيق مع الجهات المعنية

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية عمل وزارة الاستثمار على إدارة التنسيق مع الجهات المعنية على المستوى الخارجي والداخلي، مما يتطلب العمل وفق منهجية تشاركية مع كافة الأطراف سواء مع القطاع العام أو الخاص أو مع الجهات المانحة أو مع المجتمع المحلي، على أن تتسم منهجية الشراكة بالشفافية والقدرة على استيعاب المتغيرات، لتحقيق النتائج المرجوّة، مع توزيع واضح للمهام والمسؤوليات لكافة الأطراف، لضمان تنفيذ المهام، وعمل مراجعة دورية لكافة الأنشطة والفعاليات المُتفق عليها.

تطوير البنية التنظيمية واليات ادارة الموارد البشرية

على الصعيد الداخلي يتطلب تحقيق الأهداف الطموحة مراجعة مؤسسية لضمان توافق الهياكل والموارد والمهارات والنظم والعمليات والسياق الثقافي مع رؤية ورسالة وأهداف وزارة الاستثمار الجديدة.

من بين القضايا الرئيسية المرتبطة بالهيكل التنظيمي حقيقة إناطة وزارة الاستثمار بمسؤوليات تنظيم وترويج الاستثمار. تسلّط تقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[3] والبنك الدولي[4] الضوء على التباين في احتياجات كلّ من تشجيع الاستثمار وتنظيم الاستثمار من حيث ثقافة المؤسسة ومهارات الموظفين والمعرفة والبيئة التمكينية والنظم الداخلية. وبحسب تقرير البنك الدولي فإن المروّج المتفاني يتفوّق على المنظّم المروّج في مناخات استثمارية مماثلة ويمكنه الأداء بقوة في الدول ذات المرتبة المنخفضة نسبيا من ناحية المناخ الاستثماري.

وفي حال الجمع بين هذه الأدوار في كيان واحد فإن الإجراء الموصى به هو فصل الوحدات داخليا بمديرياتها وأهدافها وميزانياتها ومعايير التقييم الخاصة بها والسماح لوحدة الترويج بالعمل بأقصى قدر من الحرية بما يخصّ التوظيف وتدريب الموظفين ذوي المهارات المناسبة. وتسعى الوزارة لتنفيذ هذا من خلال تصميم الهيكل التنظيمي للوزارة.

يؤدي حجم الأهداف والمشاريع والأنشطة الموضحة في هذه الاستراتيجية إلى إضافة العديد من المسؤوليات لوزارة الاستثمار.

يتطلب التنظيم والتوظيف اللازمين لتحمّل وزارة الاستثمار لمسؤولياتها بنجاح مراجعة أساسية لمستويات وقدرات الموارد الحالية وإعادة تنظيمها لتتوافق مع هيكل تنظيمي قائم على رؤية وزارة الاستثمار ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية الجديدة. وعليه يتألف نهج وزارة الاستثمار من:

- إجراء تقييم لمهارات الموظفين والموظفات الحاليين.
- توزيع الموظفين وفق الهيكل التنظيمي الجديد المعتمد (مع تحديث بطاقات الاوصاف الوظيفية).
- تحديد مواقع ينتقل إليها الموظف من أدائه لمهام دعم إلى مهام حيوية وأساسية لنجاح جهود الوزارة.
- تحديد الفجوات ومبررات احتياجات التوظيف الإضافية.
- إدارة التوظيف وفق خطة التوظيف المعتمدة.
- تصميم وتنفيذ عملية إدارة وتطوير الأداء وتشمل تحديد الاحتياجات اللازمة للتطوير.

[3] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - دليل سياسات وتعزيز وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادي، 2022

[4] البنك الدولي – مناخ الاستثمار في الممارسة، 2011

- التركيز بشكل أكبر على الاتصالات الداخلية لخلق قوى عاملة متفاعلة.
- تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات لتنمية المهارات والكفاءات.
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات ادماج وتكافؤ الفرص.

عملت وزارة الاستثمار على إعداد مسودة تحديد احتياجات التوظيف الإضافية الفورية لعام 2023 مع مراعاة عدم المساس بنتائج العملية المذكورة أعلاه، وذلك بناءً على متطلبات الخبرات الإضافية اللازمة ومجالات المسؤولية الجديدة أو الموسعة والحاجة إلى تحقيق أهداف مهمة وحرجة مجالات مثل تشجيع الاستثمار والبيئة الاستثمارية والاستراتيجية والقدرة التنافسية والفعالية المؤسسية وأثر الاستثمارات بما فيها الاستثمار الذي يأخذ بعين الاعتبار وتكافؤ الفرص.

تتمتع مؤسسات الخدمة العامة الناجحة في بيئات التشغيل الصعبة بقوى عاملة قادرة ومنتجة ومتفانية ومرنة.

الرقمنة - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تؤثر التكنولوجيا ودمج التقنيات المختلفة بشكل متزايد على طرق ترويج الاستثمار وتنظيمه. تحتاج الوزارة إلى تخطيط وتنفيذ انظمة متطورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة تعمل لتطبيق التغيير التكنولوجي. بالإضافة إلى استخدام أكبر للتطبيقات التكنولوجية في كيفية ترويج الاستثمار، تحتاج الوزارة إلى تجميع ومعالجة بيانات دقيقة من مصادر متعددة مثل فرص الاستثمار الوطنية وأداء المناطق والمستثمرين الحاليين والمحتملين وأنشطة الترخيص. تحتاج الوزارة أيضا إلى تعزيز قدراتها على إعداد التقارير داخليا وخارجيا. من خلال التعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، تحدد وزارة الاستثمار متطلبات إدارة البيانات وإدارة المعرفة.

دعم الجهات المانحة

تقوم الجهات المانحة في الأردن بتقديم العديد من البرامج والمشاريع التي تشمل على تقديم مساعدات فنية ومالية وتؤدي دورًا هامًا في تعزيز كفاءة الاداء للعديد من المؤسسات والوزارات، لذلك ستقوم الجهات المانحة والممولة بتقديم المساعدات الفنية اللازمة والمتعلقة بإدارة الموارد والخبرات، وستعمل الوزارة من جهتها على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الخبرات والموارد كما ستحرص على تحقيق المواءمة والانسجام بين كافة المشاريع، والتأكد من تسلسل وتكامل المدخلات والمخرجات، وفيما قائمة بالمشاريع المحتملة من قبل الجهات المانحة.

الخطة التنفيذية – الإطار الزمني

مشاريع الهدف الفرعي: تبني منهج حوكمة الأداء والتميز المؤسسي

السنة الأولى – 2023

- تطبيق نظام ادارة الجودة 9001:2015.
- تصميم برنامج المتابعة والتقييم للمشاريع والبرامج الاستراتيجية.
- ادارة برامج الدعم المقترحة من الجهات المانحة.
- تحديث خريطة الجهات المعنية والشركاء.
- المتابعة والاستجابة لمتطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز في الأداء الحكومي والشفافية.

مشاريع الهدف الفرعي: تطوير البنية التنظيمية واليات ادارة الموارد البشرية

- تصميم هيكل تنظيمي جديد يتوافق مع المهام المناطة للوزارة بناء على قانون البيئة الاستثمارية.
- تحديد المهام الرئيسية واجراءات الاعمال والوصف الوظيفي في الوزارة بناءا على المهام الجديدة.
- إعداد خطة توظيف لسنة الاولى وإعطاء الاولوية في التوظيف للمهارات المتخصصة لسد الفجوات في المجالات الاستراتيجية الرئيسية.
- تحديد الاحتياجات واعداد وتنفيذ برامج تدريبية للموظفين والموظفات.
- مراجعة احتياجات التوظيف وإعداد ومبررات التوظيف وإدارة التوظيف الموافق عليه.

مشاريع الهدف الفرعي: تطوير مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات

- تنفيذ عملية جمع وإدارة البيانات لبناء قاعدة بيانات شمولية.
- تصميم نظام ارشفة مركزية (للمعاملات والقضايا، والبحوث، الدراسات، الاتفاقيات)
- تطوير الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة.

السنة الثانية – 2024

مشاريع الهدف الفرعي: تبني منهج حوكمة الأداء والتميز المؤسسي

- تحديث خريطة الجهات المعنية والشركاء.

مشاريع الهدف الفرعي: تطوير البنية التنظيمية واليات ادارة الموارد البشرية

- مراجعة احتياجات التوظيف وإعداد ومبررات التوظيف وإدارة التوظيف الموافق عليه.
- تنفيذ عملية تقييم الأداء شاملا المراجعة وتقييم احتياجات بناء قدرات الموظفين وإعداد وتنفيذ برامج التدريبية بناءا على نتائج التقييم.

مشاريع الهدف الفرعي: تطوير مستوى البنية التحتية لتقنية المعلومات

- تصميم نظام ارشفة مركزية (للمعاملات والقضايا، والبحوث، الدراسات، الاتفاقيات)

السنوات من الثالثة وحتى الخامسة 2025 - 2027

- مراجعة التنسيق مع المعنيين وتحديث خارطة الجهات المعنية والشركاء ومسؤوليات التنسيق
- الاستمرار في تطوير ثقافة الأداء متميزة شاملةً التخطيط والإدارة والمراجعة.
- تقييم احتياجات بناء قدرات الموظفين وإعداد وتنفيذ برامج بناء القدرات.

الجهات المعنية والشركاء

- صناع القرار الرئيسيين في الحكومة.
- مجلس الاستثمار.
- فرق ولجان تنفيذ برنامج رؤية 2033.
- المعنيون عن تحقيق الأهداف الاستثمارية.
- الجهات المعنية والشركاء المناطة بهم مسؤوليات الترخيص.
- الوزارات والهيئات ذات مسؤوليات في سياسة الاستثمار مثل وزارة التجارة والصناعة والتموين ووزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال شركة بيت التصدير والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO.
- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ASEZA.
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.
- شركات ومؤسسات القطاع الخاص.
- لجان مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الجهات المانحة.
- وسائل الإعلام.
- المستثمر المحلي والاجنبي.